الحزب الشيوعي التونسي ودوره في الحياة السياسية في تونس 1987-1999

الباحث الأول:
ميادة حسين علي

الباحث الثاني:
أ.د. علاء طه ياسين
جامعة سامراء-كلية التربية

الملخص:

أدت مسألة التعددية الحزبية في تونس التي رافقت الجمهورية التونسية الثانية، مع وصول زين العابدين بن علي الى السلطة، الى وجود احزاب متعددة ومتنوعة، منها ما كان موجودا من قبل ومنها ما تشكل حديثا، وحملت افكارا ومبادئ مختلفة، كان من بينها ذات الفكر اليساري، وبرز من الاحزاب اليسارية الحزب الشيوعي الذي يعد من اقدم الاحزاب التي تشكلت في تاريخ تونس، إلا أنه تعرض للمعاداة من السلطة الحاكمة وتم تجميد نشاطه لحقب من الزمن، ومع قيام التعددية الحزبية عام 1987 جدد الحزب نشاطه على الساحة السياسية التونسية، الى جانب احزاب المعارضة الاخرى، إذ إنه استغل قانون الاحزاب والتعددية ليبدأ نشاطه من جديد، ولاسيما بعد صدور قانون الاحزاب في 3 ايار 1988، وتلاه الميثاق الوطني الذي اصدره الرئيس زين العابدين عام 1988، ولاقى ترحيبا من الاحزاب والقوى السياسية المعارضة كافة، وقد اكد في مضمونه على ضرورة افساح المجال امام الاحزاب السياسية في ادارة مؤسسات الدولة، والتأكيد على مبدأ الديمقراطية في النظام السياسي التونسي الجديد، ومن ذلك اخذ الحزب الشيوعي بتفعيل نشاطه السياسي والمشاركة في الحياة السياسية التونسية.

الكلمات المفتاحية: الحزب الشيوعي، تونس، الحياة السياسية، الحياة الاجتماعية، زين العابدين.

The Tunisian Communist Party and Its Role in Tunisian Political Life (1987-1999)

Maiada Hussein Ali

Prof. Dr. Alaa Taha Yassin

Abstract:

The issue of party pluralism in Tunisia, which accompanied the Second Tunisian Republic with the accession of Zine El Abidine Ben Ali to power, led to the existence of multiple and diverse parties. Some of these parties existed previously, while others were newly formed, carrying

Vol 12, Issue 39, Feb 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

different ideas and principles, including leftist ideologies. Among the prominent leftist parties was the Communist Party, one of the oldest parties in Tunisian history. However, the party faced opposition from the ruling authorities and had its activities frozen for periods of time. With the establishment of party pluralism in 1987, the party renewed its political activities alongside other opposition parties. It took advantage of the party and pluralism law to resume its activities, especially after the issuance of the Party Law on May 3, 1988, followed by the National Pact issued by President Zine El Abidine in 1988. This pact was welcomed by all opposition parties and political forces, emphasizing the need to allow political parties to manage state institutions and affirming the principle of democracy in the new Tunisian political system. As a result, the Communist Party began to activate its political activities and participate in Tunisian political life.
Keywords: Communist Party, Tunisia, political life, social life, Zine El Abidine.

المقدمة:

شكل انقلاب 7 تشرين الثاني 1987 تأثيرا مهما على الحياة السياسية التونسية، إذ حصلت تغييرات كبيرة على سياسة النظام الحاكم، وفي طريقة تعامله مع الاحزاب والتنظيمات السياسية بمختلف توجهاتها الايدولوجية والفكرية، ومن بينها الحزب الشيوعي التونسي، الذي رحب بالتغيير الجديد، وعبر عن ارتياحه للنظام السياسي الجديد وطبيعة تعامله مع احزاب المعارضة، وحوى البحث مقدمة، ومتنا وخاتمة وقائمة مصادر، تناول البحث في المتن محورين: تناول **المحور الاول:** موقف الحزب الشيوعي من التطورات السياسية في تونس 1987–1990، وحوى ثلاثة عناوين، الاول: موقف الحزب الشيوعي من انقلاب زين العابدين بن علي، **والثاني:** موقف الحزب الشيوعي من التعددية وقانون الاحزاب، **والثالث:** موقف الحزب الشيوعي من الانتخابات التشريعية التونسية لعام 1989، والانتخابات البلدية عام 1990، اما المحور الثاني فتناول حركة التجديد الشيوعية 1993–1999 ، وعالج موضوعين: الاول: موقف الحركة من العملية السياسية والديمقراطية في تونس، والثاني: تقارب حركة التجديد مع السلطة التونسية. واعتمد البحث على بعض من المصادر الرئيسة التي غذت البحث بالمعلومات، واهمها كتاب (المعارضة التونسية نشأتها وتطورها) لتوفيق المديني، ورسالة الماجستير لمروة رسول رحيم بعنوان(زين العابدين بن علي ودوره السياسي في تونس حتى عام 2004).

اولا: موقف الحزب الشيوعي من التطورات السياسية في تونس 1987-1990

أ – موقف الحزب الشيوعي من انقلاب زين العابدين بن علي:

رحب الحزب الشيوعي التونسي بالتغيير الذي حصل بعد استيلاء زين العابدين بن علي على السلطة في تونس ، وعبر الحزب عن ارتياحه لبيان السابع من تشرين الثاني عام 1987 وعد محمد حرمل[1]، الامين العام للحزب الشيوعي أن البيان مهم جدا لمختلف الجوانب التي تضمنها(فايز ، 1986م، ص374)، وأن موقف بن علي كان قد دعا الى فتح الحوار مع الأحزاب السياسية كافة التي تمارس نشاطها على الساحة السياسية سواء تلك التي كانت تعمل بشكل علني او سري قائلا: **((إن الحزب الشيوعي يساند الروح الديمقراطية والصراحة التي ميزت خطاب الرئيس في تناوله لمختلف المشاكل ومنها العقبات التي تعترض البلاد في اتجاهه نحو التغيير والديمقراطية))** (المديني، 2001م، ص192).

وأوضح البيان أن العهد الجديد قد نجح –الى حد كبير– في تنقية المناخ السياسي للبلاد الذي كان مشحونا بالتوتر ومهددا بالانفجار قبل قيام رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي بحركة التغير التي اسفرت عن تغير جذري في مفاصل البلاد السياسية كافة والتي لم تكن عملية تغير لرئيس الجمهورية على حد وصف البيان (السنوسي، 2024م، http://www.alhiwar.net) ، فقد ادى التغيير في الوضع الجديد الى انتقال البلاد من حالة الضغط السياسي والازمة التي كانت تمر بها البلاد الى مرحلة جديدة اكثر هدوءا واستقرارا بما حمله بيان السابع من تشرين الثاني من تغييرات في الوضع العام في البلاد، وحصلت شواهد على ارض الواقع للدلالة على سياسة الانفتاح والديمقراطية للعهد الجديد(داهش، (د.ت)، ص211-212)، ابرزها الاتجاه الى الاعتراف بأحزاب المعارضة كافة من دون استثناء على مختلف توجهاتها السياسية شريطة أن لا تكون مدعومة من الخارج ولا تدعم مصالح دول خارجية

([1]) **محمد حرمل:** ولد في تونس العاصمة عام 1929 من أسرة حرفية، تلقى تعليما مزدوجا بين التعليم الإسلامي في المدرسة الصادقية ، والعصري الحديث في معهد اليسي كارنو، ويعد أحد أبرز القياديين في الحزب الشيوعي التونسي الذي انضم إليه وهو لا يزال طالبا في المدرسة الصادقية عام 1945 بعمر الستة عشر عاما، تعرض للاعتقال؛ بسبب انتمائه للحزب عام 1946 ، التحق بدار المعلمين بعد اطلاق سراحه من السجن وأكمل دراسته عام1951، اعتقل مرة أخرى عام 1952 عندما كان يزاول مهنة التدريس في إحدى المدارس في الريف التونسي، سافر إلى موسكو بعد حظر الحزب الشيوعي بعد الحركة الانقلابية عام 1963، انتقل إلى براغ وعمل ممثلا عن الحزب في مجلة قضايا السلم والاشتراكية، عاد إلى تونس عام 1972 وشغل منصب الامين العام للحزب نهاية عقد السبعينات، شغل منصب الأمين العام لحركة التجديد بين عامي 1993-2007 توفي في 18 أيلول 2011 ودفن بمقبرة الجلاز. (فايز، 1986م، ص374).

وإقليمية على مصلحة ابناء الشعب التونسي، ورفع القمع المسلط على بعض رموز القوى السياسية(كحول، 2011م، ص129).

ب- موقف الحزب الشيوعي من التعددية الحزبية وقانون الأحزاب

أصدر بن علي بعد توليه رئاسة الجمهورية التونسية الثانية بشكل رسمي عقب بيان 7 تشرين الثاني، قانون الاحزاب السياسية والذي نظم من خلاله العلاقة بين الأحزاب السياسية والنظام التونسي الجديد وآلية عملها السياسي على الساحة السياسية التونسية (خشانة، 1988م، ص9)، ومن جهة أخرى سمح القانون الجديد بالاعتراف بعدد من الاحزاب السياسية وافسح المجال امامها للاشتراك في العملية السياسية وممارسة نشاطها السياسي بشكل علني، وكان الحزب الشيوعي التونسي من ضمن الاحزاب الستة المعترف بها رسميا، ومن الاحزاب التي وقعت على وثيقة الميثاق الوطني في 9 نيسان 1988، التي اهم ما نصت عليه هو إرساء مبدأ الديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية(كحول، 2011م، ص129).

وساند الحزب الشيوعي العملية الديمقراطية والبرنامج السياسي الذي جاءت به حكومة زين العابدين بن علي الذي دعا الى اقرار التعددية الحزبية والسياسية ورحب بمشاركة الاحزاب كافة في إدارة المشهد السياسي التونسي والسماح لها بالمشاركة في إدارة أجهزة الدولة (المديني، 2001م، ص168)، إذ تركزت الاهداف السياسية للحزب الشيوعي التونسي في التأكيد على نهج الديمقراطية والمشاركة السياسية الفعلية في المشهد السياسي الجديد الذي تبناه رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي، واتباع سياسة تقدمية في البلاد عبر التأكيد على الترابط بين الديمقراطية والسياسة التقدمية في المبادئ الاقتصادية والاجتماعية(الهاشمي، 2015م، ص54).

وأكد الحزب الشيوعي في نشراته اليومية على أن التعددية السياسية هي تجسيد للخيار الديمقراطي في البلاد، والذي رسخ من خلاله ايجاد صيغة للعمل السياسي المشترك للقوى الوطنية والديمقراطية كافة لمعالجة اوضاع البلاد، والتخلص من المؤسسات السياسية(الازهر، 2002م، ص48)، التي اوجدها النظام السياسي الاسبق الذي كرس أجهزة الدولة السياسية والحكومية للعمال لصالحه وتنفيذ رغباته بعيدا عن المشاركة السياسية والاعتماد على الحزب الواحد(الشلماي، 2000م، ص255-256).

وفتح المجال السياسي في تونس عقب وصول زين العابدين بن علي لرئاسة الجمهورية الباب امام الصحافة في تونس ، التي شهدت هي الأخرى انتعاشة كبيرة بعد التغيير، والتي عدت الدعامة الاساسية للديمقراطية الجديدة والنهضة السياسية التي شهدتها البلاد(العنبكي، 2011م،

العدد37) ، ولاسيما بعد تعديل قانون الصحافة بما يحظر مصادرة الصحف في المطابع واغلاقها وهو اسلوب كان مألوفا لدى النظام السياسي التونسي السابق، وأمام تلك التغيرات في الوضع السياسي التونسي باشر الحزب الشيوعي التونسي بإصدار صحيفته "الطريق الجديد" الناطقة باسم الحزب(المديني، 2001م، ص63)، والتي حصلت على المنحة من الحكومة التونسية الجديدة لمساعدتها المادية للمرة الاولى الى جانب صحف الاحزاب الأخرى، لإعانتها على مواجهة نفقات الطباعة التي قدرت بنحو (25) ألف دينار لكل صحيفة(الشلماي، 2000م، ص259) .

واستطاعت الصحافة الحزبية ولاسيما الحزب الشيوعي في تونس الحصول على انتعاشة بعد تشكيل النظام السياسي الجديد، وجاءت سياسة الحزب مؤكدة على التعددية الحزبية والسياسية، وأنها قد جسدت الخيار الديمقراطي في البلاد(المولدي، (د.ت)، ص33)، والذي رسخ مفهوم الديمقراطية بإيجاد صيغة للعمل السياسي المشترك للقوى الوطنية والديمقراطية والعمل على معالجة اوضاع البلاد، وأعقب ذلك سلسلة من المبادرات؛ لإيجاد سبيل موحد للعمل السياسي للأحزاب السياسية كافة على الساحة السياسية التونسية(الهاشمي، 2015م، ص68)، بتبادل الآراء والاتصالات مع الاحزاب الرئيسة الأخرى خارج الديوان السياسي لحزب التجمع الاشتراكي الديمقراطي، ولاسيما تلك التي حظيت بالاعتراف وحصلت على ترخيص العمل السياسي في ضوء قانون الأحزاب والجمعيات السياسية بفتح قنوات الحوار السياسي مع حزب الوحدة الشعبية وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين والاتجاه الإسلامي (المنجي، 2008م، ص79).

ج- موقف الحزب الشيوعي من الانتخابات التشريعية التونسية لعام 1989 والانتخابات البلدية عام 1990

شرعت الحكومة التونسية برئاسة الهادي البكوش (https://www.aljazeera.net) بتطبيق أولى التزاماتها تجاه ابناء الشعب التونسي والفئة السياسية، بالبدء في تنظيم اجراء الانتخابات التشريعية التي وعدت بها مسبقا، والتي حددت موعدها في 2 نيسان 1989، وقد شهدت تلك الانتخابات مشاركة واسعة من الأحزاب والتنظيمات السياسية كافة على الساحة السياسية التونسية(الجابري، 1993م، ص60)، إذ شارك الحزب الشيوعي التونسي فيها عن طريق (6) مرشحين في جبهة واحدة مع باقي الأحزاب التي كانت تحمل توجهات يسارية في قائمة مشتركة ضمت مرشحين عن التجمع الاشتراكي التقدمي والحزب الشيوعي(المديني، 2011م، 168)، إلا أن نتائج الانتخابات كانت صادمة للحزب بعد فوز قوائم حزب التجمع الدستوري الديمقراطي(الحزب الحاكم) بالمقاعد جميعا، لذا تقدم الحزب الشيوعي التونسي بطلبات طعن احتجاجا على نتائج الانتخابات(المديني، 2011م، ص143).

وصرح السيد حامد القروي[2]، الذي تم تعيينه رئيسا للحكومة في 2 ايلول 1989، بدلا من الهادي بكوش، في اول خطاب له أنه" سيعمل على تكثيف وفتح قنوات الحوار والتشاور مع الشركاء السياسيين والاجتماعيين كافة؛ لتعزيز المصلحة الوطنية(فيلب، 1990م، العدد 4801)، وصرحت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في بيانها الصادر في تاريخ 15 تشرين الاول عام 1989 أنها اخذت عملا بتصريحات الوزير الأول الجديد الايجابية حول موضوع التعددية الحزبية والسياسية وما جاء به الميثاق الوطني والحوار والتشاور في المسائل السياسية والوطنية(المولدي، (د.ت)، ص36)، فضلا عن فتح باب الحوار من جديد مع الاحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية ، وشدد الحزب في بيانه على ضرورة تجسيد تلك التصريحات ورفع القيود التي من الممكن أن تعرض العملية الديمقراطية للخطر، وللمرة الاولى اشارت وسائل الاعلام التونسية الى اجتماعات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، إذ قامت بعرض المقابلة بكاملها مع الامين العام محمد حرمل على شاشة التلفزيون التونسي (المنجي، 2008م، ص81).

وأعقبت الانتخابات التشريعية في تونس التي فاز فيها حزب التجمع الدستوري الديمقراطي بالأغلبية الساحقة، الانتخابات البلدية في عام 1990، التي تكرر فيها المشهد نفسه في الانتخابات التشريعية التي فاز فيها الحزب الحاكم ايضا بنسبة كبيرة مسجلا تفوقه على أحزاب المعارضة، وهو السبب الذي جعل بعض احزاب المعارضة الرسمية مقاطعتها ومنها الحزب الشيوعي، معللين سبب تلك المقاطعة بسيطرة الحزب الحاكم على وسائل الاعلام والدعاية لصالحه على حساب الاحزاب الأخرى وفي الوقت نفسه اخفاق النظام السياسي في تطوير نظام الانتخابات(المديني، 2001م، ص195)، إذ اكد رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي في خطابه الذي ألقاه عبر وسائل الاعلام التونسية في 7 تشرين الثاني 1990، بمناسبة الذكرى الثالثة لتوليه رئاسة الجمهورية التونسية والذي حمل المعارضة التونسية المسؤولية الكاملة ووصفها

([2]) **حامد القروي:** سياسي تونسي ورجل دولة، ولد في 30 كانون الاول 1927 في بلدة سوسة، درس الطب في فرنسا ، وتسنم عدة مناصب في الدولة والحزب، انتخب نائبا في عام 1964 ورئيسا لبلدية سوسة في عام 1985، عين وزيرا للشباب والرياضة في7 نيسان 1986 ورئيسا للحزب الاشتراكي الدستوري في27 تشرين الاول 1987 أواخر عهد الرئيس الحبيب بورقيبة، وفي عام 1988 وزيرا للعدل، وأصبح عضوا في المكتب السياسي للتجمع الدستوري الديمقراطي في 11 نيسان 1989، كلف برئاسة الوزراء خلفا للهادي البكوش، وبقي فيها عشر اعوام من 28 تشرين الاول 1989 حتى 17 تشرين الثاني 1999، بقي رغم مغادرته رئاسة الوزراء نائبا أولا للتجمع الدستوري الديمقراطي، وبعد الثورة التونسية في 2011، كان حامد القروي من بين العشرة المسؤولين لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي الذين رفعت ضدهم قضية بتهم اختلاس المال العام وسوء استعمال السلطة. (العنبكي، 1992م، ص163).

بأنها العقبة امام عمل الحكومة في تحقيقها للديمقراطية واستهزائه بمطالبهم في الفصل بين الحكومة والحزب الحاكم(صحيفة الرأي، 1991م، العدد8604).

وأبدت قيادة الحزب الشيوعي خيبة امل كبيرة من خطاب رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي بعد تجاهله المعارضة واستهزائه بمطالبه التي طالب فيها النظام التونسي على ضرورة الفصل بين مؤسسات الدولة والحزب الحاكم(Lakhoua, 1990, P.80-83)، مؤكدا على أن مثل تلك الإجراءات التي يتبعها النظام السياسي أنها اوصلت المسار الديمقراطي الى افق مسدود، ولم تتحقق التعددية الحزبية الفعلية في البرلمان وفي المجالس البلدية(العنبكي، 2004م، ص122)، وأكد محمد حرمل الأمين العام للحزب الشيوعي في تصريح له امام وسائل الاعلام التونسية قائلا: ((**إن خطاب الرئيس بن علي لم يستجب للمطالب الاساسية الديمقراطية التي تقدمت بها المعارضة لكسر الجمود السياسي، وأنه يحمل المعارضة تبعة اعاقة محاولات الحكومة لإقامة ديمقراطية فعلية في تونس**)) (المعموري، 2017م، ص46)، ويتضح في النص أعلاه أن قيادة الحزب الشيوعي التونسي قد حملت رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي أسباب فشل العملية الديمقراطية والتعددية الحزبية التي تبناها منذ وصوله الى رئاسة الجمهورية، وأن النظام السياسي لم يكن على جدية في عملية بناء نظام سياسي مؤمن حقيقي بالديمقراطية وتقاسم السلطة بينه وبين أحزاب المعارضة لأجل بناء مؤسسات الدولة.

وكانت تلك التصريحات من قيادة الحزب الشيوعي السبب في تعرض بعض عناصر الحزب للاعتقال وإصدار احكام بحقهم وصلت مدة البعض منها الى السجن لمدة (9) اعوام بعد توجيه عدة اتهامات للحزب ومنها تهمه تحريض احزاب المعارضة الاخرى على مقاطعة الانتخابات، فكانت تلك الاتهامات المتبادلة ما بين قيادة الحزب والحكومة التونسية السبب في عملية القطيعة ما بين الحزب الشيوعي وحزب التجمع الدستوري الحاكم (http://archive.alchourouk.com) ، إذ طالب محمد حرمل الأمين العام للحزب الشيوعي التونسي الحكومة التونسية بإزالة الحواجز والعراقيل كافة التي تواجه الاعلام في عمليات تغطية ما جرى في الانتخابات التشريعية والبلدية وافساح المجال امام الاعلاميين ليتمكنوا من نقل الحقيقة كما هي من دون قيود تذكر على ما يجري من احداث داخل البلاد (المعموري، 2017م، ص46)، مؤكدا على عدم امكانية بناء نظام ديمقراطي تعددي من دون اعلام حر متعدد في التلفزة والاذاعات المختلفة، وعدم جعل الجانب الإعلامي حكرا على الاعلام الحكومي فقط والذي يقع تحت السيطرة الكاملة من قبل حزب التجمع الدستوري(الحاكم)، الذي كان يهيمن بشكل

مطلق على الفضاءات الإعلامية كافة وفي الوقت نفسه فإن استحواذه هذا جعله وسيلة ضغط وتهديد لدور الاحزاب المعارضة والعمل على خنق التعددية الحزبية(الجميلي، 2001م، ص47).

وسعى الحزب الشيوعي التونسي الى تشكيل قاعدة جماهيرية له تضم في صفوفها التونسيين كافة الذين يمتلكون الوعي بضرورة الكفاح السياسي المنظم للطبقة الشغيلة ولكل الفئات الشعبية، ويتم قبول العنصر في الحزب بعد أن يتبنى برنامج الحزب وقانونه الاساس وينخرط في احدى منظماته، ويتعهد بالعمل في تلك المنظمة(صحراوي، 2013م، ص162).

ثانيا: حركة التجديد الشيوعية 1993-1999

أ- موقف حركة التجديد من العملية السياسية والديمقراطية في تونس 1993-1999

فرضت التغيرات التي طرأت على الوضع السياسي الداخلي في تونس على احزاب المعارضة اتباع سياسة جديدة تتماشى مع الوضع السياسي السائد آنذاك، والتي بدأها الحزب الشيوعي باعتماد تسمية جديدة اطلق على نفسه اسم حركة التجديد في 23 نيسان عام 1993 (ايوب، 2006م، ص93-94)، ومن جهة أخرى فقد جاء ذلك التغير بالتسمية للحزب استجابة للتطورات التي شهدتها الحركة الشيوعية، والتي تمثلت بواجبات عضوية الحزب في المسائل العالمية (الجميلي، 2001م، ص47).

ونتيجة للتحولات التي شهدتها الاحزاب والحركات الشيوعية في العالم عموما، وتطور الاحداث والمستجدات في الساحة السياسية التونسية خصوصا، إذ إن التسمية اتخذها الحزب بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، فقد قام على انقاض الحزب الشيوعي التونسي الذي هو بدوره امتداد للفرع التونسي للحزب الشيوعي الفرنسي الذي تأسس في مطلع العشرينات من القرن الماضي(بشارة، 2012م، ص167)، وقد حمل الحزب الشيوعي التونسي -كباقي الاحزاب الشيوعية الاخرى في المنطقة العربية-العبء الكبير الذي خلفته نشأته في ظل مساندة الاستعمار الغربي(فياض، 2019م، ص227-232)، فكان السبب وراء قيام الحزب بالعمل على التغيير ليكون مواكبا للتطورات والتغييرات الجديدة (علوان، 1997م، ص76)، وبهذا يكون الحزب الشيوعي قد انهى دوره التاريخي، ووجب عليه اعادة تأسيس الحركة بشروط تتناسب مع مسيرة المرحلة التاريخية الجديدة(الحلو، 2019، ص127).

وأكد محمد حرمل الامين العام للحزب الشيوعي التونسي (حركة التجديد) في طروحاته على قضية تجديد اليسار والبرامج والتصورات وتأكيده بأنها جاءت لمواكبة الظروف السياسية الجديدة التي طرأت على الأوضاع السياسية في تونس ونشوء جيل جديد لا يعرف الولاء للسلطة

والنظام السياسي والمؤمن بالديمقراطية والتعددية الحزبية، ونفى أن يكون ذلك الانتقال من صيغة الحزب الشيوعي الى صيغة حركة التجديد هو تغيير للاسم فقط بل شملت جوهر الحزب من الداخل(علوان، 1997م، ص79)، وفقا لمقتضيات مصلحة الحزب والبلاد، موضحا أن مقولة تغيير الاسم بحسب ما وصفتها بعض الأطراف السياسية المرتبطة بالنظام التونسي بأنها مغرضة وتهدف للإساءة لحركة التجديد، وعدها النواة الاولى لإعادة بناء الحركة الديمقراطية والتقدمية برمتها على قواعد فكرية وسياسية بصيغة مناسبة للمرحلة التاريخية الجديدة التي تشهدها تونس(المديني، 1994م، ص200).

وواجه الحزب ازمة سياسية حاله حال باقي الأحزاب الشيوعية حول العالم ، ولاسيما بعد التحولات والانهيارات للأنظمة الشيوعية في مختلف دول العالم التي انتهت الى تفكيك الاتحاد السوفيتي الاشتراكي[3] (Soviet Socialist Union) (Hough, 1987, pp. 397–403) مركز الشيوعية العالمية، وانتصار الليبرالية الغربية، لذا مثلت حركة التجديد محاولة تاريخية لإعادة بناء الحزب الشيوعي (المديني، 2001م، ص206).

ب: تقارب حركة التجديد مع السلطة التونسية

حددت حركة التجديد في أدبيتها على أنها تسعى لبناء حزب تقدمي يساري يحتل الوسط السياسي لاستيعاب خطة الوفاق والمشاركة النقدية والمعارضة البناءة والاستجابة لخصوصيات المجتمع التونسي الذي فقد جدارته في الحفاظ على افكاره الاشتراكية ودوره السياسي كحزب شرعي معارض، اذ تحولت افكاره الى اساليب مختلفة حفاظا على بقائه في ظل حماية السلطة الحاكمة في تونس، فلجأ الى التقرب منها بطريقة او بأخرى(الصلح، 1998م، ص162) وحدث التقارب بالفعل ما بين الحزب الشيوعي والحكومة بعد خلاف الأخيرة بينها وبين حركة النهضة،

([3]) **الاتحاد السوفيتي:** اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، دولة اشتراكية شيوعية شملت حدودها منطقة أوراسيا في المدة ما بين عامي 1922 وحتى 1991، يتكون من خمس عشرة جمهورية ذات حكم ذاتي وتعد موسكو عاصمة لها، والاسم مأخوذ عن الترجمة الروسية للاسم الكامل لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، ويعرف اختصارا بالروسية (CCCP)، وتعود جذور الاتحاد السوفيتي إلى ثورة تشرين الاول عام 1917 عندما أطاح البلاشفة بقيادة فلاديمير لينين بالحكومة المؤقتة التي حلت محل الملكية في الإمبراطورية الروسية، وكانت بداية حرب أهلية بين الجيش الأحمر البلشفي والعديد من القوات المناهضة للبلشفية، ويعرفها البلاشفة وأنصارهم من العمال والفلاحين باسم الإرهاب الأبيض. توسع الجيش الأحمر وساعد البلاشفة المحليين على تولي السلطة، وإنشاء السوفيتات، وبحلول عام 1922، انتصر البلاشفة، وشكلوا الاتحاد السوفيتي بتوحيد جمهوريات روسيا، والقوقاز، وأوكرانيا، وبيلاروس وظل الاتحاد قائما حتى انهياره وتفكك جمهورياته في عام 1991. (Hough, 1987, p397-403)

مما جعلها مضطرة الى فتح قنوات الحوار والتواصل مع أحزاب المعارضة التي لا تحمل توجهات اسلامية والبحث عن اسباب كسب رضاها للتقرب منها؛ لأجل اضعاف حركة النهضة التي بدأ نشاطها يقلق النظام التونسي(الخضر، 2005م، ص271) ، وكانت نتيجة ذلك التقارب دخول الحزب الشيوعي المجلس النيابي بعد مشاركته في انتخابات اذار عام 1994، التي حصل فيها على اربعة مقاعد نيابية، والتي دخلتها الحركة من خلال جبهة يسارية موحدة اطلق عليها تسمية "التحالف الديمقراطي" والذي ضم الى جانبه كلا من "الاتحاد الديمقراطي الموحد وحزب الوحدة الشعبية"، وقامت بتقديم قوائم مشتركة على صعيد الانتخابات التشريعية، والانتخابات البلدية التي اعقبتها في عام 1995 والتي لم يحصل فيها التحالف سوى على "3 مقاعد" (التقرير الاستراتيجي العربي لانتخابات تونس، 1996م، ص325)، إذ شهدت العلاقة بين الحزب الشيوعي وحزب التجمع الدستوري (الحزب الحاكم) نوعا من التقارب، بعد دخول الحزب للبرلمان، إذ صار يؤيد طروحات الحزب الحاكم، وأكد على ذلك الامين العام محمد حرمل قائلا: **((إن التجمع الدستوري الديمقراطي لنا معه علاقات جيدة ونعتبره حزب الأغلبية، ونحن قابلون بدوره كحزب اغلبية وليس لنا اي عداء معه، وأن دخول المعارضة الى البرلمان كون مناخ ايجابي في العلاقات مع حزب التجمع الدستوري الحاكم))** (المديني، 2001م، ص160).

ووصف محمد حرمل الأمين العام لحركة التجديد التطورات التي حدثت على الوضع السياسي في تونس عقب الانتخابات التشريعية والبلدية التي نتج عنها للمرة الأولى دخول نواب من أحزاب المعارضة الى البرلمان قائلا: **((دخول نواب احزاب المعارضة الوطنية للبرلمان يعني تعددية لأول مرة في تاريخ البرلمان، وأنا شخصيا الامين العام الوحيد لحزب معارض في البرلمان، مع الامين العام للتجمع الدستوري الديمقراطي (الحزب الحاكم) وهذا في حد ذاته خطوة هامة في طريق توسيع التعددية في البرلمان وخارج البرلمان))** (حرمل، 1995، ص33)، ويتضح في النص أعلاه أن الأمين العام لحركة التجديد قد اعطى وصفا للحالة السياسية في تونس عقب الانتخابات وما جاءت بها من تغيرات في الوضع السياسي ولاسيما في المؤسسة التشريعية (مجلس النواب) من خلال جلوس نواب الحزب الحاكم جنبا الى جنب مع نواب أحزاب المعارضة، وأن الفضل في تلك التغيرات تعود الى رغبة الحزب الحاكم والنظام التونسي في الحد من تزايد مكانة حزب النهضة والإسلاميين في الساحة السياسية التونسية.

وكان التوافق الذي شهدته العلاقة بين حركة التجديد والسلطة الحاكمة في تونس يعود الى خطها العلماني ولأن الحكومة اتخذت الافكار العلمانية وسيلة عند محاربتها للأفكار الاسلامية ومنها حركة النهضة لذا فكان التوافق القوي بينها وبين الحركة، إذ خطت الحكومة التونسية ببعض

الخطوات منها: اصدار مجلة الاحوال الشخصية واغلاق جامع الزيتونة، ووضع نظام تربوي علماني(المعموري، 2017م، ص49)، التي لاقت تأييدا من الاحزاب العلمانية جميعا ولاسيما حركة التجديد مما جعلها تكون داعمة للحكومة، وكانت صحيفة الطريق الجديد التي تصدر عن الحزب منبرا للمثقفين العلمانيين في الصراع مع الإسلاميين(بشارة، 2012م، ص167-168).

وأكد محمد حرمل الامين العام لحركة التجديد بعد تعرض محمد مواعده[4] الامين العام لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين ونائبه للسجن في عام 1995، بأن العمل السياسي خارج الديوان السياسي لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي(الحزب الحاكم) لم تعد ممكنة ولا مجدية للنفع(الخضر، 2005م، ص276)، ولم يعد ممكنا التعبير عن رأي مخالف للحكم، مع تراجع فضاء التعددية الحزبية ، والعزوف عن العمل السياسي والانتماء الى الأحزاب المعارضة في ظل وجود مراقبة من النظام واجهزة الامن التونسية وتعمقه في احتكار الحياة السياسية، حتى كادت المواطنة تنحصر في الانتماء اليه، لكن الاجتهاد الفكري هو السبيل الممكن لإنقاذ المسار الديمقراطي وتوحيد الطاقات واستقطاب فئات من الشباب، وأن السياسة في وظيفتها النقدية والمعارضة هي مسؤولية تاريخية ملقاة على عاتق الحركة الديمقراطية في المراحل التاريخية كافة(حرمل، 1995، ص37).

ووقفت حركة التجديد في انتخابات عام 1999 الى جانب النظام التونسي ودعمت مشروعه الديمقراطي ، وعبر عن ذلك الأمين العام للحركة محمد حرمل قائلا: **((موقفنا في انتخابات عام (1999) هو مساندة الرئيس بن علي ، وانطلاقا من ذلك لم يكن منطقيا أن اترشح لمنافسته على الرئاسة طالما انني اؤيده واعتبره رجل هذه المرحلة التاريخية في تونس))** (المديني، 2001م، ص271) ، إذ كانت الحركة عازفة عن القيام بتجمعات انتخابية ، واقتصر نشاطها على توزيع البيانات والتواصل مع الناس في الشوارع وارجع ذلك محمد حرمل في احدى خطاباته السياسية امام وسائل الاعلام التونسية الى: **((أن حركة التجديد في "اليسار الوسط"، وأن البلد يحتاج هذا الخط السياسي لأنه يقترب اكثر من هوية المجتمع نفسه وأن المعارضة التي تكون على قطيعة مع السلطة فإنها تفقد وظيفتها ، ونحن نساند السلطة وهذا محلنا من الاعراب السياسي ووظيفة الحزب نقدية ولا تتجاوز الوفاق الوطني والسلطة الوطنية، وإن اختلفت معها**

([4]) **محمد مواعده:** هو سياسي وجامعي تونسي، ولد في عام 1938، وثاني امين عام لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين بعد احمد المستيري، سجنه نظام الرئيس بن علي بسبب الرسائل المفتوحة التي وجهها له منذ عام 1994، إذ وجهت له التهمة باقامة علاقات استخبارية خارجية مع ليبيا وتلقيه الدعم منها. (علاني، 2011م، ص76).

فإنها وطنية ، وأن الظروف غير مواتية للتجمعات والدعاية الانتخابية لوجود عزوف عن العمل السياسي)) (المعموري، 2017م، ص48)، ولم تكن مشاركة حركة التجديد في انتخابات عام 1999 افضل من سابقاتها، إذ لم تحصل فيها سوى على "5 مقاعد" وفي هذا دلالة على ضعف الحزب، فعلى الرغم من مسايرته للنظام الحاكم إلا أنه فقد شعبيته بين المجتمع التونسي.

وساندت حركة التجديد سياسة الدولة التسلطية التونسية، التي قلصت المجال السياسي للمجتمع وجعلته حكرا على النخبة الحاكمة والمسيطرة على السلطة، لتطابق حدود الهوية الحصرية والشمولية لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي وألغت دور المجتمع التونسي في انتاج السياسة، وعملت على توظيف الانتخابات العامة في تونس لخدمة اهداف الحزب الواحد وترسيخ هيمنته وعدم السماح حتى بهامش من المنافسة والترضيات المحدودة للمعارضة الرسمية(الحلو، 2019 ، ص279)، إلا أن محمد حرمل بين أن نزع حرية السياسة من المجتمع التونسي نابع من سيادة الرؤية الحصرية والاستبدادية والوحدوية في ايدويولوجية الدولة التسلطية التونسية، التي تنصب نفسها وتحل محل الكل، ولا تأخذ بعين الاعتبار المعارضة التي سمحت لها بمشاركتها العملية السياسية للبلاد، مع تجاوز قرار التعددية الحزبية الذي كان مستهلا لحكم زين العابدين بن علي(المديني، 2001م، ص201).

ويتضح مما سبق أن الحزب الشيوعي التونسي كان مؤيدا لسياسة بن علي وأنه رحب بالتغيير الجديد الذي رافق حكم زين العابدين بن علي واقرار قانون الاحزاب السياسية، كان متوافقا مع سياسة الدولة والحزب الحاكم، من خلال مشاركته في عقد الميثاق الوطني، والمشاركة في الانتخابات الرئاسية التشريعية والبلدية لعام 1990، إذ عد مشاركة الاحزاب المعارضة في الانتخابات تطبيقا للديمقراطية والتعددية بشكل فعلي، لذا كان مؤيدا لسياسة الدولة، وأجرى الحزب تغييرات على اسم الحزب لتكون مواكبة للتغييرات العالمية التي طرأت على الحركة الشيوعية، وجاءت المواجهة بين الحكومة والاحزاب الاسلامية لتكون فرصة مناسبة للتقارب بين الحكومة والحزب الشيوعي، إذ ترسخت علاقة تحالف قوية بين النظام والقوى العلمانية، وطبق الحزب التعددية بشكل فعلي بالمشاركة في الانتخابات والحصول على مقاعد نيابية، إلا أنه مع سيطرة بن علي على السلطة جعلت احزاب المعارضة تحصل على نسب قليلة في الانتخابات وتكون مشاركتها بشكل اسمي، مما ادى ذلك الى أن تكون هناك قطيعة بين الحزب الشيوعي والسلطة، وجعلته يبتعد عن السلطة والتحالف مع احزاب غير معترف بها لغرض تقوية جبهة المعارضة ضد الدولة.

الخاتمة:

توصل البحث الى عدة نتائج منها:

1- رحب الحزب الشيوعي بالتغييرات الجديدة في تونس، من خلال الخطابات الحزبية وعد التعددية السبيل نحو الديمقراطية الفعلية في البلاد.
2- سعى الحزب الشيوعي الى استغلال الحرية السياسية فشارك في العمليات الانتخابية وقدم المرشحين، وكان يبدي الحزب اراءه حول نتائج الانتخابات.
3- كانت السلطة التونسية تقترب من الاحزاب المعارضة عند حاجة الحكومة لها، وما أن تنتهي من غرضها حتى تنقلب بالضد من تلك الاحزاب والقيام بالممارسات القمعية والاعتقالات بحق افرادها، مما يدل على سعي الحكومة الى تحقيق مصلحتها الشخصية دون الاهتمام بحرية الفكر السياسي.
4- إن التعددية وظفت للمحافظة على النظام وليس للتحرك الفعلي نحو الديمقراطية، حتى صارت اغلب الاحزاب تابعة ومؤيدة لسياسة الحزب الحاكم مما افقدها وظيفتها الاصلية التي وجدت لأجلها، وكان منها الحزب الشيوعي الذي واكب سياسة الدولة للمحافظة على بقاء الحزب على الساحة السياسية.
5- كانت علاقة الحزب الشيوعي مع السلطة علاقة تقوم على المصالح، واستعمل بن علي سياسة فرق تسد تجاه الاحزاب إذ إنهم كانوا يهاجمون بعضهم بعضا؛ لكي يضمنوا بقائهم، وقد اتخذت السلطة الافكار اليسارية وسيلة للقضاء على الافكار الايدولوجية الاسلامية، وبالتالي سيطرة النظام على الاحزاب بشكل كامل؛ لأنها تتعارض معها، لذا شهد الحزب الشيوعي حقبا من التقارب مع السلطة والمشاركة في الحياة السياسية والانتخابات، وكان ذلك الاقتراب لأجل المصالح الشخصية للحزب، والى جانب ذلك تعرض البعض من قيادات الحزب واعضائه الى التنكيل والتهديد والزج في السجون.

قائمة المصادر والمراجع:

Reference:

1. الأزهر، بعوني. (2002). الأنظمة السياسية والنظام السياسي التونسي. مركز النشر الجامعي. تونس.
2. أيوب، عصام عبد الوهاب محمد. (2006). متغيرات القيادة السياسية في تونس 1994–2002. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة.
3. بشارة، عزمي. (2012). الثورة التونسية بنيتها وصيرورتها من خلال يومياتها.المركز العربي للأبحاث والدراسات. بيروت.
4. الجابري، محمد عابد. (1993). إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي. مجلة المستقبل العربي. العدد 161. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
5. الجميلي، نغم أكرم عبدالله. (2001). تجارب التعددية الحزبية في الوطن العربي تونس– نموذجا دراسة تاريخية تحليلية. رسالة ماجستير (غير منشورة). معهد القائد للدراسات.
6. حرمل، محمد. (1996). الديمقراطية إلى أين. صحيفة الطريق الجديد. 15 نيسان.
7. الحلو، مروة رسول رحيم حسين. (2019). زين العابدين بن علي ودوره السياسي في تونس حتى عام 2004. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية. جامعة بابل.
8. خشانة، رشيد. (1988). أبعاد الرموز البورقيبية وترسيخ نهج التغيير. مجلة التضامن (لندن)، العدد 278.
9. الخضر، بشير محمد. (2005). القيادة السياسية العربية والديمقراطية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
10. داهش، محمد علي.(د.ت). المغرب العربي الاستمرارية والتغيير. الدار العربية للموسوعات. بيروت.
11. الشلماي، سعد. (2000). التغير السياسي والاقتصادي في تونس من بورقيبة إلى بن علي. مجلة المستقبل العربي. العدد 255. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
12. صحراوي، شهرزاد. (2013). هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة محمد الخضر بسكرة. الجزائر.
13. صحيفة الرأي (الكويت). (1991). العدد 8604.
14. الصلح، رغيد. (1998). الانتقال إلى التعددية السياسية. ورشة عمل مشروع الدراسات الديمقراطية في البلدان العربية. مجلة المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
15. علاني، أعلية. (2011). تطور مسألة الديمقراطية والنظام الانتخابي من خلال حركة الديمقراطيين الاشتراكيين 1978–2010. دفتر السياسة والقانون، العدد الخاص. أبريل. تونس.
16. علوان، حسين. (1997). المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية. مجلة المستقبل العربي. العدد 223. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
17. العنبكي، طه حميد حسن. (1992). النظام السياسي التونسي 1956–1989. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم السياسية. جامعة بغداد.

18. العنبكي، طه حميد حسن. (2004). تطور الحركة الدستورية والديمقراطية في تونس 1987– 2002. أطروحة دكتوراه غير منشورة. المعهد العالي للدراسات الدولية. الجامعة المستنصرية.

19. العنبكي، طه حميد حسن. (2011). هل سيتنازل زين العابدين بن علي عن منصب رئيس الجمهورية التونسية. مجلة قضايا دولية. العدد 37. مركز الدراسات الدولية. جامعة بغداد.

20. فايز، سارة. (1986). الأحزاب والحركات السياسية في تونس 1932–1984. دار النشر. دمشق.

21. فياض، نعمه بحر. (2019). موقف الأحزاب والقوى المعارضة من التطورات السياسية الداخلية في تونس. أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية. جامعة تكريت.

22. فيلب، مودري. (1990). زين العابدين بن علي يحاول إعادة الديمقراطية تدريجيا. صحيفة الوطن الكويتية. العدد 4801.

23. كحول، وحيدة. (2011). أثر التوجه العلماني على النظام السياسي التونسي في منطقة المغرب العربي – تونس نموذجا. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة محمد الخضر. بسكرة. الجزائر.

24. المديني، توفيق. (1994). محاضرات في الوعي القومي الديمقراطي. دار الينابيع. دمشق.

25. المديني، توفيق. (2001). المعارضة التونسية نشأتها وتطورها. اتحاد الكتاب العرب. دمشق.

26. المديني، توفيق. (2011). سقوط الدولة البوليسية في تونس. الدار العربية للعلوم. بيروت.

27. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. (1996). التقرير الاستراتيجي العربي لانتخابات تونس لعام 1995. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. القاهرة.

28. المعموري، سيماء علي مهدي. (2017). دور الأحزاب في النظام السياسي التونسي بعد التغيير. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.

29. المنجي، الزيدي. (2008). التجمع الدستوري الديمقراطي، التحولات التاريخية ورهانات التغير. منشورات دار الحرية. تونس.

30. المولدي قسومي. (2014) خارطة اليسار التونسي (ضمن مؤلف جماعي: خارطة اليسار العربي) منشورات مؤسسة روزا لكسمبورغ.

31. الهاشمي، طرودي. (2015). قراءة أولى – المشهد السياسي في تونس 1960–2015 في البحث عن كتلة سياسية جديدة. دار محمد علي. تونس.

32. البكوش، الهادي. (2014). تقارير وحوارات. شبكة الجزيرة للأخبار. شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/5/15

33. السنوسي، لطفي. (2024). اليسار التونسي بين الأمس واليوم. شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت): http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=20993

34. صفر، رشيد.(د.ت). ذكريات مناضل وطني. شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت): http://archive.alchourouk.com/281671/151/1

35. Hough, Jerry F. (1987). The 'Dark Forces," the Totalitarian Model, and Soviet History. The Russian Review, 46(4) .

36. Lakhoua, Fouaed. (1990). Le Gouvernment Lodgham. Tunis: Alif, Edition.

Vol 12, Issue 39, Feb 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

ترجمة قائمة المصادر والمراجع:

1. Ayoub, Essam Abdel Wahab Mohamed. (2006). Political Leadership Variables in Tunisia 1994-2002. Unpublished Master's thesis. Cairo University. Faculty of Economics and Political Science.
2. Bishara, Azmi. (2012). The Tunisian Revolution: Its Structure and Development Through Its Diaries. Beirut: Arab Center for Research and Studies.
3. Baaouni, Azhar. (2002). Political Systems and the Tunisian Political System. Tunis: University Publishing Center.
4. El-Bakkoush, Al-Hadi. (2014). Reports and Interviews. Al Jazeera News Network. International Information Network (Internet). Available at: https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/5/15/
5. Al-Jabri, Mohamed Abed. (1993). The Problem of Democracy and Civil Society in the Arab World. Arab Future Magazine, Issue 161, Center for Arab Unity Studies, Beirut.
6. Al-Jamili, Nagham Akram Abdullah. (2001). Experiences of Political Pluralism in the Arab World: Tunisia as a Model, A Historical Analytical Study. Unpublished Master's thesis, Leader Institute for Studies.
7. Harmel, Mohamed. (1996). Where is Democracy Going. Al-Tariq Al-Jadeed Newspaper, April 15.
8. Al-Hilu, Marwa Rasoul Rahim Hussein. (2019). Zine El Abidine Ben Ali and His Political Role in Tunisia Until 2004. Unpublished Master's thesis, University of Babylon, College of Education.
9. Khashana, Rachid. (1988). Dimensions of Bourguiba Symbols and Consolidation of the Change Approach. Al-Tadamun Magazine (London), Issue 278.
10. Al-Khidr, Bashir Mohamed. (2005). Arab Political Leadership and Democracy. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
11. Dahesh, Mohamed Ali. The Arab Maghreb: Continuity and Change. Beirut: Arab Encyclopedias House.
12. Al-Zaidi, Al-Munji. (2008). The Democratic Constitutional Rally: Historical Transformations and Change Challenges. Tunis: Dar Al-Hurriya Publications.
13. Sarah, Faiz. (1986). Political Parties and Movements in Tunisia 1932-1984. Damascus: Dar Al-Nashr.
14. Al-Sanousi, Lotfi. (2024). The Tunisian Left: Between Yesterday and Today. International Information Network (Internet). Available at: http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=20993
15. Al-Shalma'i, Saad. (2000). Political and Economic Change in Tunisia from Bourguiba to Ben Ali. Arab Future Magazine. Issue 255. Center for Arab Unity Studies. Beirut.
16. Sahraoui, Shahrzad. (2013). The Structure of Democratic Transition in the Maghreb Region: A Comparative Study. Unpublished Master's thesis. Mohamed Kheider University of Biskra, Algeria.
17. Al-Rai Newspaper (Kuwait). (1991). Issue 8604.
18. Safar, Rachid. Memories of a National Fighter. International Information Network (Internet). Available at: http://archive.alchourouk.com/281671/151/1/
19. Al-Sulh, Ragheed. (1998). Transition to Political Pluralism. Workshop of the Arab Democratic Studies Project. Arab Future Magazine. Center for Arab Unity Studies. Beirut.
20. Taroudi, Al-Hashimi. (2015). First Reading - The Political Scene in Tunisia 1960-2015: In Search of a New Political Bloc. Tunis: Mohamed Ali Publishing House.

21. Alwan, Hussein. (1997). Political Participation and the Political Process in Developing Countries. Arab Future Magazine. Issue 223. Center for Arab Unity Studies, Beirut.
22. Al-Anbaki, Taha Hamid Hassan. (2004). The Development of the Constitutional and Democratic Movement in Tunisia 1987-2002. Unpublished Doctoral dissertation. Al-Mustansiriyah University. Higher Institute of International Studies.
23. Al-Anbaki, Taha Hamid Hassan. (2011). Will Zine El Abidine Ben Ali Step Down from the Presidency of Tunisia. International Issues Magazine. Issue 37. Center for International Studies. University of Baghdad.
24. Fayyad, Naama Bahr. (2019). The Position of Opposition Parties and Forces on Internal Political Developments in Tunisia. Unpublished Doctoral dissertation, Tikrit University. College of Education.
25. Qasoumi, Al-Mouldi. The Map of the Tunisian Left. In Khalil Kalfit (Ed.), The Map of the Arab Left: Tunisia - Egypt - Yemen - Sudan - Morocco - Algeria.
26. Kahoul, Wahida. (2011). The Impact of Secular Orientation on the Political System of Tunisia - A Model from the Maghreb Region. Unpublished Master's thesis, Mohamed Kheider University of Biskra, Algeria.
27. Al-Madini, Tawfiq. (1994). Lectures on National Democratic Awareness. Damascus: Al-Yanabea Publishing House.
28. Al-Madini, Tawfiq. (2001). The Tunisian Opposition: Its Genesis and Development. Damascus: Arab Writers Union.
29. Al-Madini, Tawfiq. (2011). The Fall of the Police State in Tunisia. Beirut: Arab Science House.
30. Center for Political and Strategic Studies. (1996). Arab Strategic Report on Tunisian Elections 1995. Cairo: Center for Political and Strategic Studies.
31. Al-Maamouri, Siama Ali Mahdi. (2017). The Role of Parties in the Tunisian Political System after the Change. Unpublished Master's thesis. Faculty of Political Science. Al-Mustansiriya University.
32. Alani, Aalia. (2011). The Evolution of the Issue of Democracy and the Electoral System Through the Movement of Socialist Democrats 1978-2010. Politics and Law Notebook. Special Issue, April. Tunisia.
33. Modry, Philip. (1990). Zine El Abidine Ben Ali Gradually Tries to Restore Democracy. Al-Watan Kuwaiti Newspaper. Issue 4801.

Vol 12, Issue 39, Feb 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X